الربيع العربي: مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس

د. أشرف العربي*

ملخص

تحاول الورقة استخدام منهج "الاقتصاد السياسي" في تحليل الأسباب والدوافع الاقتصادية التي يعتقد أنها مهدت الطريق أمام التحوّلات السياسية الكبرى، التي شهدتها دول "الربيع العربي" بدءاً من عام 2011، وذلك في إطار تقييم الأداء الإنمائي والتنموي في تلك الدول خلال العقدين الأخيرين. وقد أوضحت الورقة أن سياسات "توافق واشنطن" التي اتبعتها معظم دول المنطقة في الفترة الماضية لم تنجح في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ولم تؤدِ إلى تحوّل هيكلي يخلق فرص عمل منتجة للأعداد المتزايدة من الشباب والداخلين الجُدد لسوق العمل. ليس ذلك فحسب، بل إن انتشار الفساد وغياب العدالة في توزيع الفرص بشكل عام وليس في توزيع الدخول فقط، قد أدى إلى تعالي الأصوات المطالبة بضرورة "إسtقاط وتغيير النظام". وقد حاولت الورقة أيضاً رسم الملامح الأساسية للنظام الاقتصادي الجديد، الذي سينبثق عن "الربيع العربي"، وذلك في ضوء ما أفرزته التجارب العملية والمراجعات الفكرية الواسعة لسياسات توافق واشنطن، التي يقوم بها حالياً ليس منتقدي هذه السياسات فحسب، بل والقائمين عليها أيضاً. خلصت الورقة إلى أن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها العديد من الحكومات العربية خلال العام الماضي، قد لا تفلح كثيراً في تدارك المشاكل الهيكلية التي تعاني منها السياسات الاقتصادية، بل والنموذج التنموي ذاته الذي اتبعته هذه الدول خلال العقود الماضية.

* وزير التخطيط، جمهورية مصر العربية. البريد الالكتروني : ashraf.araby@gmail.com

The Arab Spring: An Economic Approach to Understand the Motives and Extract Lessons

Ashraf Alaraby

Abstract

After the spread of corruption, lack of justice and general unequal opportunities not just in the distribution of income, massive calls have been boosted to "drop and change the regime". In this Paper we use the "Political Economy" approach in attempt to explore the economic causes and determinants that accelerated the great political transformations, witnessed by the "Arab Spring" states since 2011. In this context, the study aims to assess the performance of these countries in achieving growth and development during the last two decades. The paper pointed out that the policies of "Washington consensus" pursued by most countries in the region in the past did not succeed in achieving sustainable economic growth, neither realizing the structural transformation that would create productive jobs for the growing numbers of youth, as well the new entrants to the labor market. The paper also tried to draw up the basic features of the upcoming economic system, that will emerge from the "Arab Spring" in light of the practical experiences and wide intellectual reviews of the Washington consensus policies, raised by not only criticizers, but also by those who applied it, too. The paper concluded that the precautionary measures undertaken by many Arab governments over the past year, may not be effective enough in resolving the structural problems afflicted by the economic policies, or even, the development model accomplished by these countries during the past decades.

1. مقدمة

هل هناك أسباب اقتصادية حقيقية كامنة وراء التحوّلات السياسية الهامة التي شهدتها – ومازالت تشهدها- دول ما بات يعرف بـ"الربيع العربي" هل كانت هذه التحوّلات تعبيراً حقيقياً عن إخفاق الأنظمة والسياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الدول في تحقيق أداء اقتصادي واجتماعي يتناسب مع طموحات وتطلّعات الشعوب، وهو ما دعا أعداد متزايدة منها للمطالبة بضرورة "إسقاط وتغيير هذه الأنظمة" وما هي الدروس التي ينبغي تعلمها والاستفادة منها مستقبلاً إن محاولة تقديم إجابات موضوعية ومقنعة عن هذه الأسئلة هو محور اهتمام هذه الورقة.

والواقع أن التركيز على البعد الاقتصادي في هذه الورقة لا يعني بحال من الأحول إنكاراً لأهمية الأسباب والدوافع السياسية لهذه التطوّرات، أو التقليل منها، التي قد يأتي في مقدمتها غياب الديمقراطية، وقمع الحريات الأساسية، وإهدار الكرامة الإنسانية، وإطلاق يد الأجهزة الأمنية لمعالجة قضايا تنموية في الأساس. أضف إلى ذلك حالة الجمود السياسي التي شهدتها تلك الدول خلال العقود الماضية، التي أصابت الكثيرين باليأس وفقدان الأمل في إمكانية تحسين الأوضاع في المستقبل المنظور، خاصةً في ظل ارتفاع سقف التوقعات والطموحات لدى الشعوب، مع تحسّن مستويات التعليم وتزايد تيارات العولمة وثورة المعلومات، ناهيك عن وجود دعم خارجي واضح لإنجاح تلك الحركات الشبابية، التي مثّلت جميعها أسباباً محتملة وقوية لهذه التحوّلات.

ورغم أهمية هذه الأسباب، إلا أن الإخفاق الاقتصادي والتنموي الذي حققته الأنظمة الحاكمة في الدول العربية خلال العقود الأخيرة يبقى –في تقديرنا- المحرّك الأساسي للربيع العربي، وستظل العوامل الاقتصادية – في رأي الكثيرين – لها تأثير حاسم على ما ستنتهي إليه الأمور في تلك الدول، (ديرفيس، 2012). ويتسق هذا الطرح إلى حد بعيد مع "نظرية التحولات

السياسية" التي صاغها باقتدار اقتصاديان بارزان هما "دارون اسيموجلو وجيمس روبنسون" في مطلع القرن الحالي، والمعتمدة في الأساس على تجارب دول أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية. فقد أشار الكاتبان إلى أن المجتمعات غير الديمقراطية يتحكم في مقدراتها عادةً "النخبة الغنية"، التي لا تراعي غالباً مصالح الفئات الأخرى خاصةً الفقراء، الأمر الذي يشجّعهم على تهديد النظام بالثورة، خاصةً عندما تكون تكلفة الفرصة البديلة لهذه الثورة منخفضة، كما هو الحال في أوقات الكساد وانتشار البطالة. ووفقاً لهذه النظرية، فإن مجرد التهديد بالثورة يؤدي إلى إجبار الفئة الحاكمة الغنية على التحول نحو الديمقراطية. فقد حدثت التحولات الديمقراطية في دول مثل الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، بيرو، أوروجواي والفلبين في الأوقات التي تعرضت فيها لمشاكل اقتصادية خطيرة. فرغم تعدد أسباب تغيير الأنظمة، إلا أن العوامل الاقتصادية وتضارب المصالح بين فئات المجتمع المختلفة يبدو أنها أحد أهم الأسباب على أرض الواقع. (أسيموجلو و روبنسون، 2001).

وانطلاقاً من هذا الأساس النظري، فإن هذه الورقة ستحاول إبراز أهمية العوامل الاقتصادية في إحداث التحوّلات السياسية التي شهدتها – ومازالت تشهدها– دول الربيع العربي (تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا على وجه التحديد)، على أن يتم تركيز التحليل على العقدين الأخيرين، اللذان شهدا العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والمعتقد أنها مهّدت الطريق بشكل مباشر أو غير مباشر لما آلت إليه الأمور بدءاً من عام 2011. وفي هذا الإطار، سيتم تقسيم الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يقدّم القسم الأول تقييماً سريعاً للأداء التنموي في دول الربيع العربي في ضوء السياسات الاقتصادية، التي اتبعتها تلك الدول خلال الفترة الماضية. أما القسم الثاني، فيسلّط الضوء على المراجعات الفكرية الجارية على سياسات "توافق واشنطن"، باعتبارها السياسات التي التزمت بها معظم دول الربيع العربي خلال الفترة الماضية، مقارنةً بالإجراءات المتخذة على أرض الواقع في الدول العربية خلال العام

2011، لتدارك المواقف وتهدئة الشعوب. وفي القسم الثالث والأخير من هذه الورقة سيتم استخلاص عدد من الدروس المستفادة، لتصحيح المسار التنموي في الدول العربية خلال المرحلة القادمة.

2. اقتصادات الربيع العربي: الإطار العام، السياسات والأداء التنموي[1]

منذ ستة عقود ونيف، حصلت دول الربيع العربي على استقلالها السياسي من المستعمر الأجنبي[2] وتطلّعت الشعوب آنذاك لمستقبل أفضل وحريات أوسع، واختارت الحكومات في سبيل تحقيق ذلك إتباع نظم اقتصادية واجتماعية، غلب عليها الطابع "الاشتراكي"، الذي يؤمن بأفضلية القطاع العام على الخاص، وبأهمية حماية المنتجات الوطنية وبأولوية تحقيق العدالة، حتى لو كان ذلك على حساب اعتبارات الكفاءة. واستمر النظام الاشتراكي مسيطراً على تلك الدول – ولو بدرجات متفاوتة – حتى منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم، حين ضربت أزمة المديونية العالمية مختلف الدول النامية، وهددت استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، وحينذاك اضطرت غالبية تلك الدول لتوقيع اتفاقات مع مؤسسات التمويل الدولية، تتعهد بمقتضاها بإتباع سياسات ليبرالية، تدفع القطاع الخاص إلى مقدمة النشاط الاقتصادي، وتحرّر المعاملات المالية والتجارية، وتراعي اعتبارات الكفاءة، وتقلل من جدوى التركيز على اعتبارات العدالة، خاصةً في المراحل الأولى لعملية النمو والتنمية.

كانت تونس ومصر واليمن من أوائل دول الربيع العربي التي وقّعت على هذه الاتفاقيات، في أواخر ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن الماضي. في حين قدّمت كل من سوريا وليبيا نموذجاً مختلفاً، تمسّكتا بموجبه بمبادئهما الاشتراكية، حتى أواخر تسعينيات القرن الماضي، حيث تم تجميد عقوبات الأمم المتحدة على ليبيا في عام 1999، وبدأت الحكومة بتنفيذ تدابير للانفتاح الاقتصادي، وإن ظل التقدم نحو إقامة اقتصاد السوق بطيئاً ومتقطعاً، (صندوق النقد الدولي، 2006). واختارت سوريا انتهاج استراتيجية للتحول نحو اقتصاد

السوق الاجتماعي منذ مطلع الألفية الجديدة، وبدأت في سبيل ذلك تنفيذ مجموعة من الإجراءات المتدرجة، بهدف إعطاء دَفعة قوية للقطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي، (صندوق النقد الدولي، 2010). ويمكن القول أنه رغم تبنّي الدول الثلاث الأولى طريق التحول نحو اقتصاد السوق منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، إلا أن الخطوات التي اتخذتها في هذا الإطار ظلّت بطيئة ومترددة خلال السنوات العشر الأولى، في حين شهد العقد الأخير تسارعاً واضحاً في الخطى نحو اقتصاد السوق المفتوح في الدول الخمس دون استثناء تقريباً.

وكما هو معلوم، فإن دول الربيع العربي لا تشكّل مجموعة متجانسة من حيث المساحة وحجم السكان ومستوى الدخل وطبيعة المؤسسات وغيرها. فعدد سكان مصر مثلاً يتجاوز بكثير مجموع سكان الدول الأربعة الأخرى مجتمعة، في حين تتجاوز مساحة ليبيا مجموع مساحة باقي الدول رغم أنها الأقل من حيث حجم السكان. وعلى صعيد الدخل، تصنّف كل من ليبيا وتونس ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، في حين تأتي كل من مصر وسوريا ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، بينما تصنّف اليمن ضمن الدول ذات الدخل المنخفض، (الجدول رقم (1) في الملحق). وكما سبق الإشارة إليه، فإن دول الربيع العربي قد اتبعت في مجملها – وإن كان بدرجات متفاوتة – سياسات اقتصادية ليبرالية تنتمي إلى ما عرف بسياسات "توافق واشنطن". ويشير هذا المصطلح، الذي أصبح شائع الاستخدام في دوائر السياسة الاقتصادية خلال العقدين الماضيين، إلى مجموعة السياسات التي اقترحتها (أو بالأصح فرضتها) مؤسسات التمويل الدولية التي تتخذ من واشنطن مقراً لها (صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك الاحتياط الفيدرالي والخزانة الأمريكية أساساً) على مجموعة دول أمريكا اللاتينية في عام 1989، بهدف إصلاح اقتصاداتها وتفادي الوقوع مجدداً في براثن أزمة المديونية الخارجية، التي ظلت تعاني منها خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات، تلك السياسات التي سرعان ما تحوّلت إلى وصفة جاهزة تقدمها المؤسسات

الدولية لمختلف الدول النامية لمعالجة مشاكلها الاقتصادية، بغضّ النظر عن طبيعة هذه المشاكل ودون اعتبار لخصوصية كل مجتمع.

ويمكن تلخيص فحوى هذه السياسات في ثلاث كلمات معبّرة هي: التثبيت، الخصخصة، التحرير. ويعدّ "جون ويليامسون" أول من أطلق مصطلح «توافق واشنطن» في ورقته الشهيرة في عام 1990، حيث أشار في هذا الصدد إلى عشر سياسات اقتصادية، يقترح أن تتبناها دول أمريكا اللاتينية للخروج من المأزق الاقتصادي الذي كانت تواجهه آنذاك. وتتعلّق هذه السياسات العشر بـ: تحقيق الانضباط المالي، إعادة توجيه الإنفاق العام لصالح خدمات الرعاية الصحية والتعليم والبنية الأساسية، إصلاح النظام الضريبي (بمعنى خفض معدل الضريبة وتوسيع القاعدة الضريبية)، تحرير سعر الفائدة (تم توسيعه لاحقاً ليشمل التحرير المالي)، تبنّي سياسة سعر صرف تنافسية، تحرير التجارة، تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خصخصة القطاع العام، إزالة الضوابط (بهدف تعزيز حرية الدخول والخروج للسوق) وحماية حقوق الملكية الفكرية. (ويليامسون و ماهار، 1998).

ونظراً للانتقادات الواسعة التي وجّهت لهذه السياسات خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، فقد تم إضافة عشر سياسات أخرى للمجموعة السابقة، وهو ما أطلق عليه "الجيل الثاني" من سياسات "توافق واشنطن"، ذلك في عام 2004. وقد تميّز هذا الجيل من السياسات بطبيعته المؤسساتية، حيث تضمنت: حوكمة الشركات، مكافحة الفساد، أسواق عمل مرنة، الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، استخدام الأكواد والمعايير المالية الدولية، تحرير حساب رأس المال، تحرير نظم سعر الصرف، استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم، بالإضافة إلى تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي، وتبني سياسات فعالة لمكافحة الفقر تقوم على مبدأ الاستهداف.

ودون الدخول في تفاصيل السياسات الاقتصادية التي اتبعتها دول

الربيع العربي، التي كانت محكومة أساساً بالإطار العام لتوافق واشنطن، فإن المهم في هذا الإطار هو معرفة مدى نجاح تلك السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية المنشودة، خاصةً ما يتعلق منها بهدفي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وهنا يتم الإشارة إلى تقرير "اللجنة الدولية حول النمو والتنمية" الصادر في العام 2008، الذي أوضح أن أياً من دول الربيع العربي لم تستطع تحقيق نمو اقتصادي مستدام خلال الفترة 1960–1999.[3] كما أكدت دراسة حديثة تبنّت تعريفاً أقل طموحاً للنمو المستدام، أن مصر كانت الدولة العربية الوحيدة التي استطاعت تحقيق هذا الهدف خلال الفترة 1985–2009[4]. إلا أن هذا النمو – كما أطلق عليه المؤلف – كان "نمواً معاقاً"، مثله في ذلك مثل النمو الذي حققته كافة الدول العربية خلال العقود الأخيرة. ويقصد بالنمو المعاق في هذا الصدد، "النمو الذي لم تصاحبه عملية عميقة للتحول الهيكلي". فعملية التنمية يجب أن "تنطوي على تحولات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية، بمعنى تغير التركيبة الاقتصادية من قطاعات ذات إنتاجية متدنية إلى أخرى ذات إنتاجية مرتفعة، وذلك في إطار تحقيق معدلات موجبة لنمو الدخل الحقيقي للفرد". وكما يتضح من الجدول رقم (2) في الملحق، فإنه خلال الفترة 1985–2009 لم تستطع دول الربيع العربي، والدول العربية بشكل عام، تحقيق التحول الهيكلي بالمعنى المشار إليه، وأن ما حدث من تحولات في هياكل الاقتصادات العربية خلال تلك الفترة ما هي إلا "تحولات مشوهة تتفاوت مصادرها في ما بين الدول" (علي، 2012).

وقد كان من خصائص ذلك "النمو المعاق" أنه لم يصحبه توليد فرص عمل حقيقية ومنتجة، تستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب والداخلين الجدد لسوق العمل، خاصةً في ضوء التحولات الديموغرافية الشديدة التي شهدتها الدول العربية خلال العقدين الماضيين. فوفقاً لبيانات البنك الدولي، ظلت مشكلة البطالة، خاصةً بين الشباب، هي المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الأولى في الدول العربية، بل إن حدة هذه المشكلة قد أخذت في التفاقم خلال

السنوات الأخيرة. ففي تونس، ظل معدل البطالة يتراوح حول 15 % على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة، وتضاعفت هذه النسبة إلى 30 % أو أكثر بالنسبة للشباب في الفئة العمرية 15–24 سنة. وفي مصر، ظل المعدل يتراوح حول 10 % تقريباً على مدى العقدين الأخيرين، وتضاعفت هذه النسبة حوالي ثلاث مرات بالنسبة للشباب. وفي اليمن، أخذ معدل البطالة اتجاهاً تصاعدياً ليرتفع من 8.3 % في عام 1994 إلى 11.5 % في عام 1999، ثم إلى 16.2 % في عام 2004، ليستقر حول هذا المعدل تقريباً حتى عام 2008. وتشير البيانات القليلة المتاحة عن اليمن في هذا الخصوص، إلى أن معدل البطالة بين الشباب كان أكثر من ضعف المعدل السائد على المستوى العام. ونفس الشئ ينطبق تقريباً على سورياً، حيث أخذ معدل البطالة في الارتفاع من 4.2 % في عام 1983 إلى 6.8 % في عام 1991، ثم إلى 7.5 % في عام 1994، ليقفز إلى 15.2 % في عام 1997، قبل أن يشهد اتجاهاً تنازلياً معاكساً بعد ذلك ليصل إلى 7.6 % في عام 1999، ثم إلى أقل مستوياته على الإطلاق في عام 2000 (2.3 %)، غير أن هذا الاتجاه التنازلي ما لبث أن توقّف، ليقفز معدل البطالة مرة أخرى إلى 11.6 % في العام التالي مباشرةً (2001)، وهو العام الذي شهد بدء تطبيق سياسات التحول نحو اقتصاد السوق، ليستقر حول هذا المعدل أو أقل قليلاً خلال السنوات التالية. ورغم عدم توفر بيانات رسمية منشورة عن معدل البطالة في ليبيا، إلا أن المسئولين الحكوميين قدّروا هذا المعدل بنحو 26 % في نهاية عام 2010. (صندوق النقد الدولي، 2012).

وهنا، تجدر الإشارة إلى ثلاث ملاحظات أساسية تؤثر كثيراً على جودة المؤشرات السابقة في التعبير عن واقع مشكلة البطالة في دول الربيع العربي. تتعلق الملاحظة الأولى بمفهوم البطالة المستخدم في القياس، الذي يُعرّف الشخص "المشتغل" على أنه "الشخص الذي عمل ساعة واحدة على الأقل خلال الفترة المرجعية للبحث الميداني"، وهو مفهوم ضيق جداً، لا يتناسب مطلقاً مع طبيعة أسواق العمل العربية والنامية بشكل عام. أما الملاحظة الثانية،

فتتعلق بما أشارت إليه غالبية الدراسات السابقة بشأن انتشار ظاهرة "البطالة المقنعة" في هذه الدول، خاصةً بين العاملين في الحكومة والقطاع العام، وكذلك انتشار العمل في "القطاع غير الرسمي"، وما يعنيه ذلك من ظروف عمل قاسية ومستويات معيشة متدهورة[5]. أما الملاحظة الثالثة والأخيرة، فترتبط بتدني جودة البيانات الرسمية بصفة عامة، وهو ما قد يرجع أساساً لعملية "تسييس البيانات"، ناهيك عن عدم توفر مثل هذه البيانات أساساً كما هو الحال في ليبيا أو ندرتها الشديدة كما في حالة اليمن.[6]

أما المؤشر الآخر ذو الدلالة الواضحة بالنسبة للأداء الاقتصادي ومستوى معيشة السكان، فهو معدل التضخم (محسوباً على أساس الزيادة السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين). وتشير البيانات إلى أن سياسات التثبيت الاقتصادي التي اتبعتها دول الربيع العربي، بما تتميّز به من طبيعة انكماشية، قد نجحت إلى حد بعيد في السيطرة على معدلات التضخم خلال عقد تسعينيات القرن الماضي، وربما النصف الأول من العقد الماضي، إلا أن أزمات الغذاء والطاقة المتكررة التي ضربت الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من العقد الماضي قد أدت إلى تفاقم المشكلة في كل من مصر واليمن على وجه التحديد. ففي مصر، فقد شهد معدل التضخم بدءاً من عام 2006 ارتفاعا مستمراً، حتى بلغ أقصاه في عام 2008 (18.3 %)، ثم استقر بين 11–12 % في العامين التاليين، وهو نفس المعدل الذي ساد في اليمن تقريباً خلال الفترة 2001–2010. وعلى الجانب الآخر، لم يتجاوز معدل التضخم في تونس حاجز 6 % خلال العقدين الماضيين، وكانت معدلات التضخم سالبة في كل من ليبيا خلال الفترة 2000–2004، وسوريا خلال الفترة 1998–2002، وظلت المعدلات منخفضة في هاتين الدولتين خلال السنوات التالية، (باستثناء عام 2008، فقد بلغ المعدل خلاله 10.4 % في ليبيا و 15.7 % في سوريا).

وهنا، يجب ملاحظة أن معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية كان أعلى بشكل كبير من متوسط معدل التضخم السائد في أغلب دول الدراسة،

فقد تجاوز هذا المعدل في مصر مثلاً 25 % خلال عام 2007/ 2008. وهذا يعني أن الفئات الفقيرة (التي تنفق النسبة الأكبر من دخلها على الغذاء) كانت أكثر تعرّضاً لخطر التضخم وانخفاض مستوى المعيشة من الفئات غير الفقيرة. أما الأمر الثاني، فيرتبط بكونه نتيجةً لإتباع غالبية البنوك المركزية في دول الربيع العربي سياسة "استهداف التضخم"، وذلك تحت وطأة سياسات توافق واشنطن، فإن التركيز أصبح منصبّاً على ما يعرف بـ"معدل التضخم الأساسي"، الذي يستبعد الزيادات التي تحدث في أسعار "الغذاء"، وبالتالي يتم تعديل أسعار الفائدة في البنوك (كأحد أدوات السياسة النقدية الهامة) على هذا الأساس، وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، التي تكون سالبة أحياناً، كما هو الحال في مصر مثلاً خلال السنوات الماضية، الأمر الذي يؤثر سلباً بلا شك على مستوى معيشة شريحة واسعة من السكان، خاصةً الفئات الفقيرة منهم.

أما بالنسبة لقضايا "الفقر والعدالة الاجتماعية"، وهي القضايا الحاسمة بالنسبة لعملية التنمية بشكل عام، ولدول الربيع العربي على وجه الخصوص، فلا شك أن الفشل في مواجهة هذه القضايا خلال السنوات الماضية كان واضحاً. فقد بيّنت دراسة للبنك الدولي أن الفقر المطلق في منطقة الشرق الأوسط قد ارتفع بحوالي 17 % منذ تطبيق سياسات توافق واشنطن، (نيكولاس، 2011). ووفقاً للبيانات الرسمية المنشورة، فقد شهد معدل الفقر (محسوباً على أساس خط الفقر الوطني) ارتفاعاً متواصلاً في مصر خلال العقد الأخير، حيث ارتفع من 16.7 % في عام 2000 إلى 19.6 % في عام 2005، ثم إلى 22 % في عام 2008، مما يعني ارتفاع الأعداد المطلقة للفقراء في مصر من حوالي 11 مليون فقير في عام 2000 إلى أكثر من 17 مليون فقير في عام 2008. وفي اليمن، تشير البيانات المتوفرة عن عامي 1998 و 2005 إلى وجود تضارب واضح بين مؤشرات الفقر المُقدرة على حسب خط الفقر الوطني، وتلك المُقدرة على أساس خطوط الفقر الدولية. ففي حين تشير البيانات إلى انخفاض معدل الفقر الوطني من 40.1 % إلى 34.8 % بين العامين المذكورين، فإن المعدلات المناظرة

والمحسوبة على أساس خطي الفقر الدوليين (1.25 و 2 دولار مكافئ للفرد يومياً) تؤكد تزايد معدل الفقر خلال الفترة المشار إليها من 12.9 % و 36.4 % إلى 17.5 % و 46.6 % على الترتيب.

وكان الوضع مختلفاً في تونس، حيث أخذت أعداد الفقراء كنسبة من إجمالي السكان في التناقص بشكل متواصل (وبغض النظر عن التعريف المستخدم للفقر) خلال الفترة من 1985–2005 (العموس، 1102). فوفقاً لخط الفقر الوطني، فقد تراجع معدل الفقر من 7.7 % في عام 1985 إلى 6.2 % في عام 1995، ثم إلى 3.8 % في عام 2005. أما على أساس خط الفقر الدولي (2 دولار مكافئ للفرد يومياً)، فقد تراجع معدل الفقر من 25.1 % إلى 20.4 %، ثم إلى 8.1 % في الأعوام الثلاثة المشار إليها على الترتيب. وقد شككت العديد من الكتابات التي ظهرت بعد الثورة في دقة هذه المؤشرات، خاصةً وأن البيانات الرسمية ذاتها تؤكد أن عدالة توزيع الدخل في تونس هي الأسوأ بين الدول العربية (فقد بلغ معامل جيني 41.4 في عام 2005 مقارنةً بـ37.7 في اليمن و 32.1 في مصر في نفس العام). هذا بالإضافة إلى التفاوت الشديد في معدلات الفقر السائدة في المناطق المختلفة داخل تونس، حيث أكدت الدراسات على أن الفقر في تونس متركّز في وسط غرب وجنوب البلاد، ففي حين أن معدل الفقر يكاد يصل إلى صفر في محافظة "سوسة" (محافظة الرئيس السابق بن علي)، وإلى 3.4 % في تونس العاصمة، إلا أن هذه المعدلات مرتفعة بشكل حاد في محافظتي "تطاوين" و "قبلي" الجنوبيتين (حوالي 22% في كل منهما)، وتتجاوز حاجز 30 % في محافظة "القصرين" في وسط غرب تونس. (بيبي، 2011).

وكما هو معلوم، فإن مفهوم "العدالة الاجتماعية" التي تعالت الأصوات المنادية بتحقيقها خلال الفترة الأخيرة، هو أوسع بكثير من مجرد "عدالة توزيع الدخل"، وإنما يتجاوز هذا المفهوم الضيق ليشمل أيضاً عدالة توزيع الفرص والتمكين، وعدم الاستبعاد بمعناه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

فرغم الزيادة الملحوظة في مخصصات الإنفاق الاجتماعي في معظم دول الربيع العربي، إلا أن هذا الإنفاق كان يستخدم عادةً كأداة أساسية للاستقرار الاجتماعي، ولسيطرة الأنظمة الحاكمة على المجتمعات العربية، وقد تكون حالة تونس معبّرة في هذا المجال. فالحزب الحاكم هناك كان بنفسه يعتمد قائمة الأسر المستفيدة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وكانت النتيجة الطبيعية هي استبعاد المعارضين من قائمة الخدمات، وقصرها على المؤيدين فقط ثمناً لسكوتهم على الأوضاع السياسية. وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة، فقد أصبحت العلاقات الشخصية والمحسوبية هي الوسيلة الوحيدة لإيجاد فرصة عمل أو الحصول على منافع بعينها، ذلك تحت سيطرة الحزب الحاكم، وهو ما أدى إلى شيوع حالة الإحباط في المجتمع خاصةً بين الشباب. (باسيلو، 2011). أضف إلى ذلك الشواهد المؤكدة على تدني نوعية الخدمات التعليمية والصحية العامة التي كانت تقدّم للفقراء مجاناً، مقارنةً بنظيرتها التي تقدّم بأسعار مرتفعة في مؤسسات التعليم والرعاية الصحية الخاصة، مما أدى إلى انتشار ظاهرة "توريث" أو "إعادة إنتاج" الفقر في دول الربيع العربي، وهو ما أضعف كثيراً من تأثير الاستثمار في رأس المال البشري كأداة أساسية لإحداث الحراك الاجتماعي في تلك الدول.

والسؤال الآن هو، إلى أي مدى تعتبر سياسات "توافق واشنطن" مسئولة عن هذا الإخفاق الإنمائي والتنموي في دول الربيع العربي؟ ومن ثم عن الثورات التي شهدتها هذه الدول في الفترة الأخيرة؟ ولعلّ الإنصاف يقتضي بداية الإقرار بأن الفساد السياسي والإداري وغياب المساءلة في تلك الدول خلال العقود الماضية قد حدّ كثيراً من جدوى تطبيق أي سياسة اقتصادية، بصرف النظر عن طبيعة هذه السياسات وتوجهاتها. فكما ذكرت "آن كروجر" النائب السابق لمدير صندوق النقد الدولي في أحد خطبها، من أن "الحديث عن إصلاح السياسات ظل في أحيان كثيرة مجرد عبارات جميلة تردد في المحافل العامة لم يصحبها محاولات جادة للإصلاح، ومن ثم كانت المحصلة

الطبيعية هي الفشل الذريع"، (كرويجر، 2004). والواقع أن الدلائل على الفساد السياسي والإداري في الدول العربية كثيرة ومتعددة. ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل من سوريا وليبيا واليمن كانت مصنّفة ضمن أسوأ 20 % من دول العالم في مكافحة الفساد، وأن كافة دول الربيع العربي بدون استثناء كانت ضمن هذه المجموعة بالنسبة لمؤشر "حرية التعبير والمساءلة" في عام 2010، (الجدول رقم (3)). ففي ظل هذه الأنظمة الفاسدة، يصعب توجيه أصابع الاتهام إلى سياسات "توافق واشنطن" أو غيرها باعتبارها السبب الأساسي في الإخفاق الإنمائي والتنموي في دول الربيع العربي.

وقد تكون الخطيئة الكبرى التي وقعت فيها دول الربيع العربي – بل والدول العربية بشكل عام – تكمن في اعتماد تلك الدول على الريع كمصدر رئيسي للدخل، سواء أكان هذا الريع في شكل صادرات نفطية أو مساعدات إنمائية أجنبية أو تحويلات للعاملين بالخارج. فحتى في الدول التي لا تتمتع بوفرة نفطية مثل سوريا، فإن الصادرات النفطية حتى عام 2005 كانت تمثل حوالي 67 % من إجمالي الصادرات، ونفس الشيء بالنسبة لليمن، التي تلعب دوراً هامشياً في أسواق النفط الدولية، إلا أن صادراتها النفطية تشكل حوالي 70 % من إجمالي صادراتها. وفي مصر، تشكل الإيرادات النفطية والمساعدات الإنمائية وقناة السويس نحو ثلثي الإيرادات من النقد الأجنبي. وقد أدت هذه الخطيئة إلى وجود نموذج تنموي يتمحور حول الدولة، وتحكمه في الأساس توجّهات شديدة للتدخل الحكومي وإعادة التوزيع. وقد أثبت هذا النموذج فشلاً ذريعاً في دول الربيع العربي وأصبح منتهي الصلاحية، حيث لم يؤد إلى انتشار البطالة، خاصةً بين الشباب فحسب، بل إلى جعلهم غير قابلين للتوظف أساساً. (مالك و عوض الله، 2011) و (بسيسو، 2011).

وبصرف النظر عن هذه النقاط المحورية، فإن الدلائل العملية تشير إلى عدم جدوى سياسات "توافق واشنطن" في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ليس في الدول العربية فحسب، بل وفي دول أمريكا اللاتينية ذاتها. فخلال

العقود الماضية، استخدمت دول أمريكا اللاتينية كنموذج ناجح على تطبيق سياسات واشنطن. ففي الجانب الإيجابي، حققت هذه الدول نجاحاً ملحوظاً في السيطرة على معدلات التضخم وعجز الموازنة، وفي زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فخلال الفترة 2003-1990، تضاعفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها بحوالي 5 أضعاف، وبلغ معدل النمو الحقيقي للصادرات المصنعة حوالي 7.8 % في المتوسط سنوياً، وهو أعلى معدل في تلك المنطقة على مدار تاريخها. غير أن هذه النجاحات لم تنعكس في تحقيق معدلات مرتفعة وسريعة من النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية (بريدا، 2011). فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في المنطقة خلال الفترة المشار إليها حوالي 2.6 % في المتوسط سنوياً، وهو أقل من نصف المعدل الذي حققته الدول التي شهدت تجربة صناعية قادتها الدولة خلال الفترة 1950-1980، (حوالي 5.5% سنوياً). وحتى في أفضل السنوات (1997-1990)، فقد بلغ هذا المعدل حوالي 3.7 % سنوياً، وهو أقل بكثير من المعدلات التي حققتها تلك الدول تاريخياً. كذلك ظلت معدلات الاستثمار خلال الفترة 1990-1997 أقل من مستوياتها السائدة خلال فترة سبعينيات القرن الماضي، وقد انخفضت هذه المعدلات بشدة في أعقاب الأزمة الآسيوية. (أكامبو، 2004).

كذلك فقد بلغت الزيادة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في أكبر 10 دول في أمريكا اللاتينية حوالي 0.2 % فقط سنوياً خلال الفترة 2002-1990، و 0.1 % خلال الفترة 1997-1990، مقابل 2.1 % في الفترة 1980-1950. ويمكن تفسير ذلك بثلاثة أسباب رئيسية: الأول، أن الخفض في الأنشطة المرتبطة بإحلال الواردات لم يتم تعويضه من خلال زيادة مرتفعة بالشكل المناسب في نمو الصادرات، والثاني، يتعلق بزيادة الطلب في القطاعات الديناميكية على السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة، (وهو ما أدى بالإضافة للعامل السابق إلى ضعف الروابط الإنتاجية)، أما السبب الثالث، فيرتبط بإضعاف نظم الابتكار الوطنية الموروثة من الحقبة التنموية السابقة، حيث تم نقل نتائج البحث والتطوير لخارج

المنطقة، خاصةً مع انتشار تقنية الاتصالات والمعلومات. وكانت المحصلة النهائية هي، ضعف الآثار المضاعفة والخارجيات التقنية المولدة من الأنشطة مرتفعة النمو ومن زيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة. (أكامبو، 2004).

وفي الدول العربية، أشارت العديد من الدراسات إلى أن تطبيق سياسات "توافق واشنطن" لم يؤد فقط إلى عدم تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحوّل هيكلي في الاتجاه المنشود، بل إلى إلحاق الضرر بهذه الدول، كون تلك السياسات لم تراع خصوصية تلك الدول والظروف الاقتصادية التي تمر بها، خاصةً ما يتعلق منها بالعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، القائمة أساساً على فكرة تبادل المصالح الاقتصادية في مقابل الدعم السياسي، ففي ظل هذه العلاقة غير السوية، فإن سياسات الخصخصة لم تؤد الغرض المنشود، وهو توسيع طبقة رواد الأعمال، بل على العكس، فقد أدت إلى تقلص هذه الطبقة وتركز رأس المال في أيدي القلة المرتبطة بالنظام. وكانت المحصلة النهائية، اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، (نيكولاس، 2011). فقد أكدت دراسة حديثة على أن الفشل الاقتصادي الواضح في العالم العربي تمثّل في عدم القدرة على خلق قطاع خاص وطني قوي مندمج مع الأسواق العالمية وقادر على المنافسة والاستمرار، وخلق فرص عمل منتجة للشباب بدون الدعم الحكومي بكافة أشكاله. في ظل هذا الوضع، استمر القطاع العام كمصدر رئيسي لتوفير فرص العمل في الدول العربية، وظلت المنطقة دون استراتيجية تشغيل، تستطيع التعامل مع ظاهرة البطالة بشكل متكامل، وظلت وصفات البنك الدولي الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وخفض تكلفة أداء الأعمال، وتوفير ائتمان رخيص، وإدخال إصلاحات تدعم اقتصاد السوق، قاصرة إلى حد بعيد عن تحقيق الهدف، (مالك و عوض الله، 2011). في حين برزت العوامل السياسية كمعوّق أساسي في هذا الإطار. فوجود قطاع خاص قوي يخلق فرص عمل منتجة وكافية دون الاعتماد على شبكة العلاقات مع الأنظمة الحاكمة يقلّص إلى حد بعيد من استقرار هذه الأنظمة. كذلك،

فإن الأمر مرتبط بمعارضة النخبة الاقتصادية لمحاولات التعاون أو التكامل الاقتصادي العربي (كوسيلة أساسية للاستفادة من وفورات الحجم والاستفادة بمزايا التجارة الخارجية)، على اعتبار أن هذا التعاون في حد ذاته يقيّض من سلطات ونفوذ هذه النخب داخل أقطارها. ومن هنا، فقد ظل القطاع الخاص في الدول العربية مجرد "قطاع عام مقنّع"، أو مجرد امتداد لجهاز الدولة، (أسرة الطرابلسي في تونس، وأحمد عز في مصر ورامي مخلوف في سوريا، مجرد أمثلة). (نيكولاس، 2011).

ومن ناحية أخرى، فقد أدت ضغوط مؤسسات التمويل الدولية على دول الربيع العربي للإسراع في تطبيق سياسات تحرير التجارة، دون التزامن مع تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي، إلى نتائج سلبية خطيرة. فبدلاً من التكامل الأفقي (على مستوى الدول العربية)، لجأت دول البحر المتوسط (ومنها تونس ومصر) إلى توقيع اتفاق مع الاتحاد الأوروبي وهو ما أدى إلى ترسيخ مبدأ التبعية الاقتصادية، بما له من نتائج سلبية واضحة على الأداء الاقتصادي في تلك الدول، خاصةً منذ اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008، بل يبدو أن الأمور ستزداد سوءاً في الفترة القادمة، نتيجة للأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها حالياً معظم دول الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، فإن إصرار مؤسسات التمويل الدولية على تزامن سياسات تحرير التجارة مع الخصخصة وتخفيض حجم القطاع العام، كان له نتائج كارثية وتكلفة باهظة على معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي هي بالفعل من أعلى المعدلات على مستوى العالم، خاصةً في ظل ضعف نظم التأمين الاجتماعي في هذه الدول. (نيكولاس، 2011).

بالإضافة للعوامل السابقة، التي ساعدت جميعها بلا شك على تمهيد الطريق أمام "الربيع العربي"، فإن "التحول الديموغرافي" غير المسبوق الذي شهدته المنطقة خلال العقود الأخيرة كان له أيضاً دور بارز في هذا المجال. فقد شهدت العديد من الدول العربية ما يعرف بظاهرة "الانفجار الشبابي"، وهو ما

يعني ارتفاع نسبة الشباب من إجمالي السكان لأعلى مستوياتها، حيث بلغت نسبة من هم أقل من 30 سنة حوالي 75 % من إجمالي السكان في العديد من الدول، وانخفض متوسط عمر السكان إلى أدنى مستوياته تقريباً خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث بلغ هذا المتوسط حوالي 18.1 سنة في اليمن و21.9 سنة في سوريا و 24.3 سنة في مصر و 24.5 سنة في ليبيا، في حين بلغ هذا المتوسط حوالي 30 سنة في تونس، (الجدول رقم (1) في الملحق). وقد تواكب هذا التحول الديموغرافي مع تحسن ملموس في مستوى التعليم في المنطقة العربية بشكل عام، بصرف النظر عن جودة هذا التعليم. فمن ضمن أفضل 20 دولة على مستوى العالم من حيث الإنجاز في مجال زيادة سنوات الدراسة خلال الفترة 1980–2010، كان هناك 8 دول عربية منها تونس ومصر وليبيا. (كامبانتي و تشور، 2012).

إلا أنه على الجانب الآخر لم تستطع فرص العمل المتولدة خلال السنوات الأخيرة مواكبة هذه التغيّرات الهيكلية في التركيبة العمرية والخصائص التعليمية للسكان، كما أنه لم يتم توزيع تلك الفرص بعدالة بين الجميع، مما أدى إلى انتشار البطالة بين الشباب وانخفاض العائد الاقتصادي على التعليم بالنسبة لهم، ومن ثم انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لمشاركتهم في الحركات والاحتجاجات السياسية، (كامبانتي و تشور، 2012). ففي استطلاع للرأي أجراه المعهد الجمهوري الدولي بمصر في أبريل من عام 2011، أي بعدً حوالي شهرين فقط من تنحّي مبارك، تبيّن أن 64 % ممن شاركوا في مظاهرات الإطاحة بالنظام كانوا مدفوعين أساساً بانخفاض مستوى المعيشة وعدم توافر فرص العمل، مقابل 19 % فقط أشاروا إلى أن الدافع الرئيسي كان غياب الديمقراطية والإصلاح السياسي. بل أن نحو 41 % ممن شاركوا في المظاهرات كان لديهم مشاكل حقيقية في توفير الغذاء لهم ولأسرهم، وشراء الحاجات الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة، (المعهد الجمهوري الدولي، 2011). وقد أظهرت دراسة هامة وحديثة، وجود علاقة سببية واضحة بين الارتفاع الآني لمتوسط

سنوات الدراسة ومعدل البطالة في دولة ما خلال الفترة 1990–2009، وبين ارتفاع احتمال حدوث تحوّل سياسي في هذه الدولة، سواءً تم هذا التحوّل بصورة ديمقراطية أو غير ديمقراطية. وبشكل أكثر تحديداً، فقد توصّلت الدراسة إلى أن زيادة مقدارها واحد صحيح في الانحراف المعياري لمعدل البطالة (أي ما يوازي ست نقاط مئوية في دول العينة خلال الفترة 2009–2005) أدى إلى زيادة احتمال التغيير السياسي في الدولة بنحو 36 في المائة، وأن 70 % من هذه الزيادة يمكن إرجاعها إلى معدل البطالة وحده، بينما الـ30 % الباقية تعود إلى الأثر التفاعلي لمعدل البطالة وزيادة سنوات التعليم معاً. (كامبانتي و تشور، 2011 و 2012).

وبناء على النتائج السابقة، يمكن القول أنه على نقيض تجربة دول أوروبا الغربية حيث الصراعات الطبقية كانت الدافع إلى التغيير السياسي في تلك الدول، فإن منطقة الشرق الأوسط شهدت صراعاً حقيقياً بين الأجيال من أجل "الاندماج" بإيجابية في الحياة الاقتصادية. فالمشكلة في دول الربيع العربي لم تكمن فقط في ندرة الفرص الاقتصادية المتاحة، بل في أن هذه الفرص المحدودة كانت توزع على أساس العلاقات وليس المنافسة، مما أدى إلى عدم وجود عدالة اقتصادية واسعة بين الشباب الذين لم يروا بصيص أمل في الحراك الاقتصادي والاجتماعي. (مالك و عوض الله، 2011).

خلاصة القول، أن العوامل السابقة مجتمعة بما فيها الفساد السياسي، وفشل النموذج التنموي، وعدم نجاح سياسات توافق واشنطن، علاوة على التحولات الديموغرافية، وتحسن الخصائص التعليمية للسكان، وندرة الفرص الاقتصادية وعدم عدالة توزيعها، قد أدت جميعها إلى عدم تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول الربيع العربي، وعدم إحداث تحوّل هيكلي حقيقي يعزز من مساهمة الأنشطة الإنتاجية، وخاصةً الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ويخفض من معدلات البطالة، خاصةً بين الشباب والمتعلمين. وكانت النتيجة المنطقية هي تدهور مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل،

خاصةً في المناطق وبين الفئات التي لا تربطها علاقات ومصالح قوية مع النخبة الحاكمة، مما عزز الشعور بعدم الرضا بين شعوب دول الربيع العربي. فقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي عدم رضا 35 % من سكان العالم العربي (ما يعادل حوالي 120 مليون فرد) عن مستوى معيشتهم في عام 2010. وقد بلغت نسبة عدم الرضا أعلاها في اليمن (53 %)، ومن حيث أعداد غير الراضين، فقد جاءت مصر في المرتبة الأولى بعدد (22.8 مليون نسمة)، تلتها السودان بعدد (17.3 مليون) فالعراق بعدد (15.2) ثم اليمن بعدد (12.9)، تلتها المغرب بعدد (12.6 مليون)، (بريسينجير وآخرون، 2011). وإذا ما أُخذ في الحسبان الدلائل المتزايدة على "تسييس البيانات"، الذي يبدو أنه تم للأسف بالتعاون بين الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية أحياناً، فإن ما تحقق على أرض الواقع قد يكون أسوأ بكثير مما تظهره المؤشرات الرسمية المنشورة.

3. "توافق واشنطن" بين مراجعات الصندوق وإجراءات الحكومات العربية

لقد تعرّضت سياسات "توافق واشنطن" لانتقادات واسعة على مدى العقدين الماضيين، على أساس أنها تقدّم وصفات جاهزة وموحّدة لعلاج مشكلات اقتصادية وتنموية طالما عانت منها الدول النامية، بغض النظر عن خصوصية كل دولة، وما تتميز به من خصائص وما تواجهه من ظروف ومعطيات مختلفة. وكما سبق الإشارة إليه، فإن هناك العديد من الدراسات التي أوضحت أن تطبيق هذه السياسات كان في حد ذاته سبباً مباشراً في فشل جهود التنمية في غالبية الدول النامية، حتى أن البعض أكّد على أن الجدل يجب ألا يدور حول ما إذا كان "توافق واشنطن" قد مات أم لا، وإنما حول طبيعة السياسات التي ستحل محلها"، (رودريك، 2006). وفي هذا الإطار، فقد قام صندوق النقد الدولي مؤخراً بإطلاق مدوّنة الكترونية باللغة العربية تحت اسم "النافذة الاقتصادية"، شارك فيها نخبة من كبار المسئولين والاقتصاديين في الصندوق، وتضمّنت مراجعات فكرية واعترافات هامة بشأن فشل سياسات الصندوق في الدول العربية خلال الفترة الماضية. وفي المقابل، قامت العديد من

الحكومات العربية مؤخراً باتخاذ إجراءات من شأنها تهدئة الشعوب وتدارك السلبيات المتراكمة عبر السنوات الطويلة الماضية. وفي هذا القسم، ستحاول الورقة إلقاء الضوء على هذه المراجعات والإجراءات بشيء من التفصيل.

1.3 مراجعات صندوق النقد الدولي(7)

لعلّ تعبير "الرجوع للحق فضيلة" أو "شهد شاهد من أهلها" هو أنسب ما يمكن أن توصف به المراجعات والآراء المطروحة من قِبل كبار المسئولين في الصندوق خلال الفترة الأخيرة، حيث تصُّب جميعها في إبراز أوجه الخلل في سياسات "توافق واشنطن"، التي تركّزت في إهمال البعد الاجتماعي وأهميته بالنسبة لعملية النمو الاقتصادي المستدام، وعدم مراعاة خصوصية كل دولة، وعدم دقة المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي اعتمد عليها الصندوق ومؤيدوه خلال السنوات الماضية في التعبير عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفعلي في الدول العربية. وفي ما يلي ملخّص لأهم الآراء الواردة في هذا الشأن:

"لقد تركزت جهودنا على مساعدة دول المنطقة في بناء أسس قوية للاقتصاد الكلي، وتحرير النشاط الاقتصادي، وإجراء إصلاحات تتسق مع متطلبات السوق، وتستطيع تحقيق نمو اقتصادي أعلى. وساهم الصندوق بالفعل من خلال القروض والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية في تحسين المؤشرات الاقتصادية في كثير من دول المنطقة. غير أن ما يتضح بنظرة إلى الوراء، أننا لم نوجه اهتماماً كافياً للطريقة التي كانت توزع بها منافع النمو الاقتصادي. ومن الدروس الواضحة في هذا السياق، أنه حتى النمو الاقتصادي السريع لا يمكن أن يستمر ما لم يعم بنفعه الجميع، وما لم يكن مؤدياً لفرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة الباحثة عن عمل، ومصحوباً بسياسات اجتماعية تقدم الدعم اللازم لأفقر فئات المجتمع. وحتى تكون الإصلاحات الاقتصادية قابلة للاستمرار، ينبغي أن يقتسم الجميع الثمار المتحققة منها دون أن تستأثر بها قلة محظوظة. وليس استشراء الفساد إهانة غير مقبولة لكرامة

المواطنين وحسب، لكنه يحرمهم أيضا من المنافع الاقتصادية التي يستحقونها" (أحمد، 2011 أ).

"الآن هو الوقت المناسب للبدء في صياغة استراتيجيات الإصلاح الوطنية اللازمة لبناء الثقة ووضع الأساس للنمو المستمر والشامل للجميع ... ويجب أن تعثر كل دولة على مسار التغيير الخاص بها، لكن كل الدول ينبغي أن تضع نصب أعينها الأهداف التي يتفق عليها الجميع والمتمثلة في نمو اقتصادي أعلى يحقق المزيد من فرص العمل، ومزيد من الدمج الاجتماعي والاقتصادي، ومؤسسات قوية تضمن المساءلة والحكم الرشيد والحماية الاجتماعية لأضعف فئات المجتمع. وفي المسار القادم، ينبغي أن تأتي القيادة من الدول ذاتها، فالمجتمع الدولي يمكن أن يساهم في إنجاح الأهداف المذكورة من خلال برنامج دعم طموح ومتعدد الجوانب، يقدم حوافز كالمساعدات المالية، والنفاذ إلى الأسواق، وحرية تنقل العمالة، وضمانات القروض". (أحمد، 2011 أ).

"إننا في الصندوق قد أصابنا بعض الدهشة أن عدم المساواة بين الدخول برز بوضوح باعتباره من أهم محددات المدة التي تستمر فيها "نوبات النمو المتواصل". فقد تبين لنا أن "نوبات النمو المتواصل" كان انتهاؤها أرجح في الدول التي تتسم بدرجة أقل من المساواة في الدخول.[8] ولاحظنا أن الأثر كبير. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن سد نصف فجوة عدم المساواة بين أمريكا اللاتينية ودول آسيا الصاعدة، على سبيل المثال، يؤدي إلى زيادة بمقدار الضعْف في المدة المتوقعة لاستمرار "نوبة النمو المتواصل". وقد بدا من التحليل أن عدم المساواة يُحْدِث فرقا كبيرا أيا كانت المتغيرات الأخرى في النموذج ومهما تغيرت الصيغة التي استخدمناها لتعريف "نوبة النمو المتواصل". (بيرغ و أوستري، 2011).

"من الخطأ الفادح فصل تحليلات النمو عن توزيع الدخل، وأنه "يتعين المفاضلة على المدى القصير بين آثار السياسات على النمو وتوزيع الدخل. لكن

تحليلنا ينبغي أن يرجح كفة المنافع طويلة الأجل التي تترتب على تخفيض عدم المساواة، ومنها النمو. وقد يكون تخفيض عدم المساواة والنمو المستمر وجهين لعملة واحدة من منظور زمني أطول أجلا. وبالنظر إلى فترة سابقة أبعد، يعيد كل ذلك إلى الأذهان أزمات الدين في ثمانينات القرن الماضي وما أسفرت عنه من "عِقد ضائع" ساده النمو البطيء والتصحيح الموجع. وتفيد هذه التجربة بأن الإصلاح الاقتصادي لا يصبح قابلا للاستمرار إلا إذا شملت منافعه الجميع. وفي مواجهة الاضطرابات الاقتصادية العالمية والحاجة إلى إجراء تصحيح وإصلاح اقتصادي صعب في كثير من الدول، يجدر بنا أن نتذكر هذه الدروس القديمة بدلا من أن نتعلمها من جديد.» (بيرغ و أوستري، 2011).

«كلنا تعلم دروساً مهمة من الربيع العربي. فرغم أن الأرقام الاقتصادية الأساسية – للنمو على سبيل المثال– كانت تبدو جيدة في الغالب، فإن عددا كبيرا من المواطنين لم يكن يلمس أي تحسن. وأتحدث عن الصندوق فأقول إننا نبهنا بالتأكيد إلى القنبلة الموقوتة التي تمثلها البطالة المرتفعة بين شباب المنطقة، ولكننا لم نتوقع كل العواقب التي ترتبت على عدم المساواة في توزيع الفرص. وبصراحة، نحن لم ننتبه بالقدر الكافي إلى الكيفية التي توزع بها ثمار النمو الاقتصادي. أما الآن فقد بات أوضح بكثير أن المجتمعات كلما أصبحت أكثر مساواة، زاد فيها الاستقرار الاقتصادي وتعزز النمو المستمر." (لاغارد، 2011).

"كنا نعتقد في السابق أن نمو الاقتصاد ككل من شأنه أن ينهض بالجميع. فقد يزداد الأثرياء ثراءً، لكن الجميع يجنون الثمار وترتفع مستوياتهم المعيشية. تلك كانت الصفقة غير المعلنة في نظام السوق. لكن الدراسات الحالية توضح أن كثيراً من الدول تشهد زيادة مستمرة في عدم المساواة واتساعاً متزايداً في الفجوة بين الأغنياء والفقراء، لا سيما على مدار ربع القرن الماضي." (كليفت، 2011).

"علمتنا الثورات التي انتشرت في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2011 أنه حتى النمو الاقتصادي السريع لا يمكن أن يُكتب له

البقاء ما لم يعد بالنفع على جميع الفئات، ويكون قادراً على توفير فرص عمل كافية للقوى العاملة المتنامية، ومصحوباً بسياسات تحمي الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع ... كذلك يتعين مراعاة الدقة في تصميم نظام الدعم – الذي يعتمد عليه الكثيرون في المنطقة – والذى يقدر صندوق النقد الدولي تكلفته بنحو 210 مليار دولار، أي حوالي 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام 2011. ولتحقيق الاستهداف عند تصميم نظام الدعم، ينبغي إلغاء النظم المهدِرة للموارد التي يستفيد من معظمها الأغنياء والاعتماد بدلاً منها على شبكات للأمان الاجتماعي توجه للفقراء وتكفل لهم الحماية." (شفيق، 2012).

"قمنا بتطويع عملنا التحليلي لمواجهة المستجدات على أرض الواقع، وذلك عن طريق إدخال مفهوم النمو الشامل بشكل أكثر منهجية في ما نقدمه من مشورة. وفي هذه البيئة الصعبة، يشجع صندوق النقد الدولي على اتخاذ تدابير لزيادة الإنفاق على – وتحسين استهداف – برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي يمكن أن تخفف من أثر "الركود الكبير." (شفيق، 2012).

وفي إشارة بالغة الدلالة والأهمية بالنسبة لمؤشرات التضخم، وهي القضية التي يعتقد أنها كانت ذات تأثير سلبي بالغ على مستوى معيشة الفقراء والفئات الأكثر حرماناً، يعترف مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصندوق بأنه:

«كثيرا ما يقسم الاقتصاديون أرقام التضخم إلى تضخم كلي وتضخم أساسي. التضخم الكلي يقيس حالة مؤشر أسعار المستهلكين ككل، وهو مؤشر يعكس التكلفة التي تتحملها الأسر لشراء سلة محددة من السلع، بدءا من الغذاء وانتهاء بالملابس والإيجارات. ويمكن أن يتأثر الرقم الكلي بعوامل موسمية مثل أسعار الغذاء التي قد تقل وقت الحصاد، كما يمكن أن يعكس هذا المؤشر أي تغييرات في بعض البنود المتقلبة، مثل أسعار الغذاء والطاقة. أما التضخم الأساسي فيحاول إعطاء فكرة عن اتجاهات التضخم الأساسية

باستبعاد المنتجات التي تتعرض لصدمات سعرية مؤقتة. وعادة ما يعني هذا استبعاد بنود الغذاء والوقود من مؤشر أسعار المستهلكين الكلي، وهو ما يؤدي إلى إمكانية اختلاف التضخم الأساسي عن التضخم الكلي في أي شهر. غير أن معدلات التضخم الأساسي والكلي يمكن أن تتقارب بوجه عام على المدى المتوسط . وقد كان التضخم الأساسي هو المقياس الذي تصنع في ضوئه القرارات في كثير من البنوك المركزية وخاصة في الاقتصادات المتقدمة حيث وزن الغذاء والوقود في سلال الاستهلاك صغير نسبيا. والفكرة هنا هي التركيز المستمر على اتجاهات المدى الأطول للمساعدة في تجنب التغييرات المتكررة في السياسة النقدية وأسعار الفائدة على أثر صدمات التضخم المؤقتة. وقد تسارع معدل التضخم الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدار العام الماضي، مدفوعا في الأساس بتزايد الأسعار الدولية للسلع الأولية على غرار بقية أنحاء العالم. ويمثل الغذاء والوقود حوالي نصف البنود التي تتضمنها سلال الاستهلاك المعتادة في المنطقة . وإضافة إلى ذلك، فإن تضخم أسعار الغذاء أكبر وأشد تقلبا وأكثر استمرارية من تضخم أسعار المواد غير الغذائية . وقد كان الاتجاه الصعودي العام في المنطقة أكثر تواضعا في حالة التضخم الأساسي مقارنة بالتضخم الكلي على مدار الإثني عشر شهرا الماضية. (أحمد، 2011 ب).

ومن هذا المنطلق، يشير مسعود أحمد إلى أنه "حيثما كان الغذاء والوقود يمثلان نسبة بهذا الحجم في سلة الاستهلاك، يمكن أن يؤدي التركيز على تحركات التضخم الأساسي إلى تقديم صورة مشوهة لاتجاهات التضخم الكلي في الاقتصاد. ويمكن أن يُحدِث هذا التركيز أثرا غير مرغوب يتمثل في تقدير ضغوط التضخم بأقل من قدرها الحقيقي، مما يؤخر الإجراءات اللازمة على مستوى السياسة النقدية، ومن ثم زيادة توقعات الناس للنمو المستقبلي. وهناك مؤشرات بالفعل على أن تضخم الغذاء والوقود يواصل التسرب إلى التضخم الأساسي عن طريق رفع توقعات التضخم وزيادة مطالبات العمالة

برفع الأجور. فعلى سبيل المثال، تفيد حساباتنا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأن أي صدمة في تضخم أسعار الغذاء ينتقل نصفها إلى تضخم أسعار المواد غير الغذائية في الربع التالي من العام.والخلاصة أنه لا يمكن للبنوك المركزية الإقليمية أن تستبعد التضخم الكلي وتركز على التضخم الأساسي فقط عند تحديد أسعار الفائدة الرسمية والموقف الكلي للسياسة النقدية. إنما ينبغي أن تركز هذه البنوك على المعدلين حتى تستشف تطورات التضخم بدقة، مما يتيح لها الاستعداد لاتخاذ إجراءات في مواجهتها واحتواء ضغوط التضخم حسب الاقتضاء." (أحمد، 2011ب).

2.3 ماذا فعلت باقي الدول العربية خلال العام الماضي: هل الوقاية ستغني عن العلاج؟

لقد سارعت كافة الدول العربية تقريباً إلى تطبيق حزمة من "الإجراءات الاستباقية أو الاحترازية" خلال عام 2011، التي استهدفت في الأساس إرضاء الرأي العام، وتميّزت بطبيعتها الاقتصادية والاجتماعية "المؤقتة"، انطلاقاً من قناعة مفادها أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كانت المحرك الأساسي للربيع العربي، وأنه إذا ما تم معالجة تلك المشكلات – ولو بصورة جزئية – فإنه من الأرجح أن تغضّ الشعوب العربية الطرف عن المطالب والحقوق السياسية الأخرى. (الجدول رقم (4) في الملحق). ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قامت البحرين بزيادة رواتب العاملين في القطاع العام بنسبة وصلت إلى حوالي 37 % بالنسبة للعاملين في أدنى السلم الوظيفي، كما قررت زيادة الدعم الموجّه للسلع الغذائية بما فيها الدقيق واللحوم بنحو 44 مليون دينار بحريني، وخفّضت مدفوعات الأقساط على السكن بنسبة 25 %، ومنحت حوالي 2600 دولار أمريكي كمنحة لا ترد لكل أسرة، وقررت بناء 6000 مسكن عام لمحدودي الدخل على الأقل سنوياً، ووفرت 20 ألف فرصة عمل جديدة في وزارة الداخلية البحرينية. وفي الكويت، فقد تم إقرار زيادة ثابتة في رواتب العاملين في القطاع الحكومي بمقدار 100 دينار كويتي، وتوفير المواد الغذائية الأساسية للمواطنين الكويتيين مجاناً لمدة 14 شهر، وتعميم منحة قدرها 3600 دولار أمريكي لكل

مواطن كويتي، بالإضافة إلى تخصيص نحو 4 مليار دولار أمريكي لبناء وحدات سكنية جديدة للمواطنين. وفي سلطنة عمان، تم صرف "إعانة بطالة" بقيمة 390 دولار أمريكي تقريباً، وإقرار حد أدنى للأجور قدره 520 دولار شهرياً، وزيادة مخصصات غلاء المعيشة لكافة العاملين المدنيين والعسكريون، وعدم السماح بأي زيادات في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية قبل إقرارها من الهيئة العامة لحماية المستهلك، بالإضافة إلى زيادة المعاشات وتوفير نحو 50 ألف فرصة عمل جديدة في القطاع العام.(9)

وفي قطر، تم إقرار زيادات كبيرة في رواتب ومخصصات الرعاية الاجتماعية والمعاشات، تراوحت بين 60 % للعاملين المدنيين في الدولة و 120 % لقيادات الجيش و 50 % للعاملين في الجيش بشكل عام. أما في السعودية، فقد تم منح إعانات بطالة تراوحت بين 2000–3000 ريال سعودي (ما يعادل 530–800 دولار) شهرياً، وإقرار حد أدنى للأجور لكافة المواطنين العاملين في القطاع العام، وتوزيع منحة تعادل راتب شهرين لجميع العاملين وأصحاب المعاشات والطلبة بتكلفة إجمالية حوالي 300 مليون دولار، كما تم إدماج علاوات غلاء المعيشة المقررة منذ عام 2008 في الراتب الأساسي للمواطنين، بالإضافة إلى منح 15 % من قيمة الراتب الشهري للعاملين السعوديين في شركات الأمن الخاص كبدل "طبيعة عمل"، والبدء في بناء نصف مليون وحدة سكنية جديدة للمواطنين بتكلفة قدرها 67 مليار دولار أمريكي تقريباً، وتوفير أكثر من 60 ألف فرصة عمل جديدة للسعوديين في وزارة الداخلية. أما في الإمارات، فقد تم خفض أسعار الأرز والخبز في الجمعيات التعاونية إلى المستويات السائدة في عام 2004، كما تم الاتفاق مع سلاسل السوبر ماركت على تفادي زيادة أسعار 400 سلعة خلال عام 2011، بالإضافة إلى إقرار زيادة خاصة في المعاشات العسكرية ومنحة خاصة للمواطنين العاملين كسائقي أجرة.

أما في الجزائر – وهي من الدول غير الخليجية المصدرة للنفط– فقد تم إقرار عدد من الإجراءات الاحترازية المناظرة، مثل زيادة رواتب العاملين في

القطاع العام وزيادة الدعم المخصص للدقيق واللبن وزيت الطعام والسكر، وإلغاء ضريبة القيمة المضافة والجمارك على الواردات من زيت الطعام والسكر الخام والأبيض. وفي المغرب، تم إقرار زيادة قدرها حوالي 75 دولار أمريكي شهرياً لكافة العاملين في الدولة والجيش، وضخّ نحو 1.3 مليار دولار أمريكي في شكل دعم إضافي لمواجهة الزيادات المتلاحقة في أسعار السلع الأساسية، ورفع الحد الأدنى للمعاشات بحدود 600–1000 درهم مغربي، وإطلاق برنامج للتأهيل ورفع المهارات بمقابل شهري 100 درهم لكل متدرب يستفيد منه 25 ألف شاب سنوياً، بالإضافة إلى الالتزام بتشغيل أكثر من 4 آلاف متعطل متعلم في الحكومة ومؤسسات القطاع العام. وأخيراً، تم في الأردن زيادة أجور العاملين المدنيين في الدولة وفي الجيش وأصحاب المعاشات بما يعادل 28 دولار أمريكي شهرياً وبتكلفة إجمالية قدرها 233 مليون دولار، بالإضافة إلى منحة قدرها 140 دولار أمريكي صرفت خلال شهر رمضان الماضي لكافة العاملين وأصحاب المعاشات بتكلفة قدرها 113 مليون دولار، كما تم تخصيص 839 مليون دولار لتثبيت أسعار المنتجات النفطية ودعم اسطوانات الغاز للاستخدام المنزلي والدقيق، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الأخرى في مجال زيادة الدعم وخفض الضرائب وتنمية المناطق المحرومة وتشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

يتضح مما سبق، أن معظم الحكومات العربية قد قامت خلال الفترة الأخيرة بالتعامل مع ارتفاع نسبة عدم الرضا الشعبي عن الأداء التنموي بعدد من الإجراءات "الوقائية المؤقتة" مثل، زيادة مخصصات الدعم، وخفض الرسوم الجمركية والضرائب، وزيادة رواتب العاملين في القطاع العام، في حين لم تقم أياً من هذه الدول تقريباً باتخاذ إجراءات تستهدف تحويلات إضافية للفقراء وإجراء إصلاحات اقتصادية طويلة الأجل. وقد استخدمت معظم هذه السياسات خلال عام 2007/ 2008 لمواجهة آثار أزمة الغذاء والطاقة العالمية، إلا أن هذه السياسات أثبتت عدم كفاءة في حفز النمو المستدام

وخفض الفقر. فبالإضافة إلى ما تشكله من أعباء على الموازنة العامة، فإنها تؤدي إلى تحويل الموارد بعيداً عن الاستخدامات الأكثر إنتاجية والأكثر محاباة للفقراء وتضع في الوقت ذاته قيوداً على الزيادات الضرورية في الاستثمارات العامة والتحويلات الاجتماعية التي تستهدف الفقراء في الأجل الطويل. (بريسينجير وآخرون، 2011). وبشكل عام، فإنه إذا ما كانت تلك الإجراءات تتسق في مضمونها العام مع المراجعات الفكرية لسياسات "توافق واشنطن" السابق الإشارة إليها، إلا أنها تظل قاصرة إلى حد بعيد عن "علاج" أوجه القصور الهيكلية التي تعاني منها تلك السياسات، كما أنها تظل أبعد ما يكون عن معالجة فشل النموذج التنموي الذي تبنّته هذه الدول على مدار العقود الطويلة الماضية.

4. الذي يمكن تعلمه من "الربيع العربي"

هناك دروس عديدة يجدر تعلمها من "الربيع العربي"، ومن خبرات وتجارب التنمية على مدى العقود الماضية. وإذ كانت تلك الدروس قد سبق استخلاصها والتأكيد عليها في دراسات كثيرة سابقة، إلا أن الظرف الراهن يحتّم على الجميع الإصغاء لهذه الدروس بمزيد من الاهتمام والجدّية ودون تحيّزات أيديولوجية ضيّقة، ذلك إذا ما أريد بالفعل الخروج من "نفق التخلّف" الحالي إلى "رحاب التنمية" المنشودة، وإذا ما أريد أيضاً الإقلال من احتمالات حدوث مثل هذه التحوّلات الدراماتيكية المكلّفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في المستقبل المنظور. وهنا يتم التركيز على عشرة دروس رئيسية:

• القضاء على الفساد بكافة أشكاله شرط ضروري ولازم لتحقيق النمو والتنمية، فبدون توافر هذا الشرط، ستظل محاولات الإصلاح الاقتصادي قاصرة عن تحقيق أي إنجاز إنمائي أو تنموي حقيقي تستفيد منه وترضى عنه الشعوب. فكما تم إيضاحه سابقاً، فإن جزءاً كبيراً من الفشل الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته دول الربيع العربي خلال السنوات الماضية يمكن

إرجاعه إلى عوامل سياسية. فانتشار الفساد والقهر والسلطوية قد حد كثيراً من قدرة الاقتصادات العربية على تحقيق تنمية متوازنة وخلق فرص عمل حقيقية. فالإصلاحات الاقتصادية قد استخدمت أساساً لإعادة توزيع المزايا على ذوي السلطة والنفوذ والمحسوبية ولحماية مصالحهم الخاصة ولإحكام سيطرة الدولة على القطاع الخاص. فرغم السياسات الاقتصادية التي تميزت بطبيعتها السوقية مثل تحرير التجارة والخصخصة، فإن الأنظمة الحاكمة قد استمرت في فرض سيطرتها على القطاع الخاص، وفي استخدام وسائل متعددة للحد من استقلالية هذا القطاع. وقد أدت محدودية المنافسة السوقية إلى إعادة إنتاج مظاهر عدم الكفاءة في الاقتصاد، كما حدت من ظهور قطاع خاص حقيقي منافس ومستقل عن الدولة.

• لا توجد وصفة سحرية أو روشتة موحدة لتحقيق النمو المستدام، فعلى كل دولة تبني حزمة سياسات وبرامج إصلاح تتناسب مع خصوصيتها، وتحديد المدى الزمني لتطبيق هذه البرامج والسياسات بما يلاءم طبيعتها وظروفها. والحقيقة أن هذا ما أكده "جون ويليامسون" ذاته في عام 2000، حيث ذكر أنه "لا يوجد نموذج عالمي يمكن أو يجب فرضه على العالم، سواء كان هذا النموذج هو توافق واشنطن أو غيره. وأن السياسات المقترحة كانت – في تقديره – صالحة لمكان وزمان معينين، حيث كان يعتقد أنها الأصلح لدول أمريكا اللاتينية تحديداً للخروج من براثن أزمة المديونية التي ضربت البلاد خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي". (ويليامسون، 2000).

• لم يعد من المقبول استمرار الادعاء بأن سياسات "توافق واشنطن" هي السبيل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي، فكما لوحظ سابقاً، لم تثبت هذه السياسات جدواها بالنسبة للنمو الاقتصادي ليس في الدول العربية فقط، وإنما في دول أمريكا اللاتينية ذاتها. وفي المقابل فإن دولاً مثل الصين والهند استطاعت زيادة اعتمادها على قوى السوق، إلا أن سياساتها ظلت تعتمد على مستويات عالية من الحماية التجارية، ونقص الخصخصة، وسياسات صناعية

مكثفة وسياسات مالية أقل صرامة خلال تسعينيات القرن الماضي. كما رفضت كوريا الجنوبية كافة أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأولى لتحقيق معجزتها الاقتصادية. وكل هذه السياسات لا يمكن أن تقع ضمن إطار سياسات "توافق واشنطن". (رودريك، 2006).

• إن النمو الاقتصادي المستدام سيظل حلماً بعيد المنال، ما لم تتوافر آليات فعّالة لضمان عدالة توزيع ثمار هذا النمو. فالعدالة الاجتماعية لا تعني مجرد عدالة توزيع الدخل، بل الأهم هو عدالة توزيع الفرص. فتمكين الجميع – دون أي شكل من أشكال التمييز – من الحصول على فرصة متكافئة، كماً وكيفاً، للتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل وغيرها، هو الضامن الوحيد لتحقيق عدالة توزيع الدخل، ومن ثم النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية البشرية بشكل عام. وهذا يستلزم بالضرورة مستويات مرتفعة من الاستثمارات العامة في رأس المال البشري والبنى الأساسية، يتعيّن على السياسات الاقتصادية الكلية ضمان توفيرها، خاصةً بالنسبة للفئات والمناطق الأكثر حرماناً.

• الإدراك بأن نمط النمو الاقتصادي، وليس النمو في حد ذاته، هو الأمر الحاسم في عملية التنمية، "إذ أن معدلاً معتدلاً للنمو وقابل للاستمرار يترتب عليه خلق للوظائف وإقلال الفقر خير من معدل مرتفع يرتكز على زيادة عدم المساواة وتحفه مخاطر التذبذب والأزمات" (علي، 2012). فالنمو الاقتصادي الذي يصحبه "تحوّل هيكلي" لصالح القطاعات الأعلى إنتاجية، وخاصةً الصناعة التحويلية، هو النمو الذي يبدو مرغوباً من منظور التنمية والعدالة الاجتماعية.

• أياً كان النظام الاقتصادي الذي ستتبعه دول الربيع العربي خلال المرحلة القادمة، فسوف يظل هناك دور رئيسي للدولة في الحياة الاقتصادية، وحاجة حقيقية لتبني سياسات صناعية تساعد على تحقيق التحول الهيكلي المنشود، الذي يعزز من إمكانية استدامة النمو الاقتصادي، ويتدارك عجز

السياسات الاقتصادية في الفترة السابقة عن استيعاب التحولات الديموغرافية التي شهدتها الدول العربية، وتستطيع توجيه طاقات الشباب (الذين أصبحوا يمثلون الغالبية العظمى من سكان المنطقة) لأنشطة إنتاجية وتنموية حقيقية، بما يؤدي إلى تحويل تلك الطاقات إلى "نعمة" وليس "نقمة" على جهود التنمية في العالم العربي.

• المبالغة في المتطلبات المؤسساتية قد يكون له نتائج عكسية على جهود التنمية، بما تؤدي إليه من رفع سقف التوقعات والطموحات، ومن ثم شيوع مناخ الإحباط في حال فشل الوصول إلى هذه الشروط التي قد تكون تعجيزية أحياناً، وكأن المطلوب للدول العربية لكي تحقق التنمية أن تكون دولاً متقدمة من الأساس!! والتجربة الصينية تقدم العديد من الدروس المستفادة في هذا المجال. الدرس الأول هو أنه إذا كان الإصلاح المؤسسي شرطاً ضرورياً لإحداث النمو الاقتصادي (توافق واشنطن)، فإن هذه الإصلاحات ستكون فعالة فقط عندما تقدم الحوافز الصحيحة لإدماج المصالح الاقتصادية والاجتماعية للأفراد ضمن مصالح المجتمع بشكل عام. ومن هذا المنطلق، فإن الإصلاح الأمثل للمؤسسات قد لا يكون ممكناً لأنه يتطلب تغيرات جذرية في هيكل الحوافز التي يرتبط بها غالبية المستفيدين، في حين أن الإصلاحات التي تنطوي على بعض التنازلات والمواءمات التي تأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والسياسية في الدولة قد تكون هي ثاني أفضل بديل، لأنها ممكنة أولاً وستستطيع تعبئة جميع أصحاب المصالح وراء هدف الإصلاح، وهو شرط ضروري للنجاح. الدرس الثاني ينطوي على ضرورة تحفيز المسئولين الحكوميين للقيام بالدور المنوط بهم في عملية الإصلاح. وقد تم ذلك في الصين من خلال آليتين: الأولى أن تقييم الأداء اعتمد على مدى مساهمة المسئولين في النمو الاقتصادي، وليس على أساس معايير المحاسبية التقليدية، فالتقييم يتم على أساس القدرة على الابتكار وعلى تعزيز النمو الاقتصادي. أما الآلية الثانية، فتعتمد على استفادة المسئولين بشكل مباشر من النمو

الاقتصادي. فالأجور في المناطق ذات الأداء الاقتصادي الأفضل تكون أعلى بكثير من غيرها، والإدارات ذات الأداء الأفضل يتمتع موظفوها بأجور ومزايا ودرجة رفاهية أعلى من الإدارات الأخرى. أما الدرس الثالث والأهم من التجربة الصينية، فهو ضرورة تأمين المسئولين الحكوميين ضد تضارب المصالح والتعرض للضغوط من جماعات الضغط، وهو ما نجحت الصين إلى حد بعيد في تحقيقه مقارنة بدول "الربيع العربي" (ياو، 2011).

• إذا اختارت دول "الربيع العربي" طريق الخصخصة والتحرير، فلا بد أن تراعي مستقبلاً إتمام هذه العملية بشكل سليم وليس بشكل سريع، فالهدف النهائي هو تحفيز المنافسة وزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وهنا لابد من التأكيد على نقطتين فرعيتين في هذا الإطار:

إذا كان من المهم بذل جهود لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنه لكي تؤتي هذه الاستثمارات ثمارها على التنمية فلا بد أن تتوجّه أساساً لمشروعات استثمارية وإنتاجية جديدة، وليس لعمليات الخصخصة والدمج والاستحواذ، كما كان الحال سابقاً. ولا بد من الوعي بأن الاعتماد على الادخار الأجنبي من خلال تدفقات رؤوس الأموال لا يمكن الاعتماد عليها كما هو الحال بالنسبة للمدخرات الوطنية.

لم يعد التعاون الاقتصادي العربي مجرد حلم رومانسي للقوميين العرب، بل يجب النظر إليه – من الناحية العملية – باعتباره نقطة الارتكاز التي تنطلق على أساسها أي سياسة لتحرير التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي في الدول العربية، إذا ما أريد لمثل هذه السياسات تحقيق إنجاز إنمائي تنموي حقيقي خلال الفترة المقبلة.

• قد لا تكون سياسات التثبيت والتقشف، التي تركّز على هدف الاستقرار الاقتصادي والتحكم في التضخم، هي السياسات المثلى في مجتمعات ما بعد "الربيع العربي"، فقد يكون من الأهم في الفترة القادمة التركيز على أهداف

النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وخلق فرص عمل منتجة وحقيقية. وفي كل الأحوال، فإنه إذا اختارت الدول استمرار إتباع سياسات استهداف التضخم، فإن عليها عدم التركيز فقط على المفهوم الضيق للتضخم، أو ما يعرف بمعدل التضخم الأساسي، بل على استخدام المفهوم الواسع للتضخم الذي يأخذ في الاعتبار الزيادات المتتالية في أسعار الغذاء والطاقة، التي هي أكثر أهمية في الدول العربية بشكل عام ولمستويات معيشة المجموعات الأقل دخلاً على وجه الخصوص.

• على مؤسسات التمويل الدولية إعادة ثقة المجتمع الدولي في سياساتها ونزاهتها خلال الفترة القادمة، فقد أثبت الربيع العربي أن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت ولعقود من الزمن في العديد من الدول العربية، قد تم اختزالها فقط في بعض المؤشرات الكلية التي لا تعبّر بشكل جيد عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ليس هذا فحسب، بل دأبت تلك المؤسسات خلال السنوات الماضية على تسليط الأضواء على بعض التجارب، باعتبارها نموذجاً ناجحاً لتطبيق سياسات توافق واشنطن، كما هو الحال بالنسبة لمصر وتونس، وهو ما تبيّن أنه لم يكن دقيقاً بل ومضللاً إلى حد بعيد.

وتبقى كلمة أخيرة، وهي أن التركيز على إصلاحات جزئية وإجراءات مؤقتة لامتصاص غضب الشعوب، يكون تأثيره ضعيفاً وقصير الأجل، بل وغالباً ما يكون سلبياً في المدى الطويل، فيجب الاعتراف أن "العقد الاجتماعي القديم" الذي كان قائماً على قبول القمع السياسي مقابل المنافع الاجتماعية قد انهار تماماً، وأن الأيام الأخيرة قد أثبتت أن النموذج التنموي الذي اتبعته معظم الدول العربية خلال العقود الماضية لم يعد قابلاً للاستمرار. فهناك حاجة ملحّة إلى "عقد اجتماعي جديد" ونموذج تنموي مختلف، يعتمد على مبادئ التنافسية وروح المبادرة، وقطاع خاص أكثر اندماجاً في عملية التنمية وتعاون عربي حقيقي. فالمطلوب الآن، عملية إصلاح تحتوي الجميع، يشارك من خلالها الجميع في عملية صنع القرار بشكل لا مركزي،

يوازن بين الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل. يتطلب ذلك قيادة شفافة، لديها الرؤية، وحكومات مؤهلة وموثوق بها، وعقلية علمية تسعى للتعلم واتخاذ القرارات على أساس الأدلة، وتعاون صادق بين مختلف فئات المجتمع، بما فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وهنا يجب تحذير دول الربيع العربي من أن التركيز الحالي المبالغ فيه على قضايا التحول الديمقراطي ومحاربة الفساد، وعدم التعامل بجدية مع القضايا الاقتصادية مثل، خلق الوظائف وتحقيق الأمن الغذائي، سيؤدي مستقبلاً إلى فقدان شعبية هذه الثورات، وإخفاقها في نهاية المطاف، خاصةً وأن التحوّلات الديمقراطية غالباً لا يتم دعمها وتعزيزها من قبل الفئات الغنية بسبب آثارها التوزيعية المناهضة لمصالحهم، وهو ما يدفعهم للعمل على الانقلاب على هذه التحولات الديمقراطية مرة أخرى. فالمجتمعات التي تكون فيها درجة عدم العدالة أكبر تكون فرص تعزيز الديمقراطية فيها أقل، وقد تنتهي إلى الانتقال من نظام لآخر، وتظل تعاني من مشاكل مالية، وهذا ما نثق – بإذن الله – أنه لن تؤول إليه الأمور في دول "الربيع العربي"، شريطة تكاتف المخلصين حول مشروع نهضوي جاد خلال الفترة القادمة.[10]

الهوامش

(1) جميع البيانات الواردة في هذا القسم مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي عن مؤشرات التنمية العالمية، (موقع البنك الدولي على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت))، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(2) كانت سوريا أول دولة من دول المجموعة، تحصل على استقلالها في عام 1946، تلتها ليبيا في عام 1951، ثم مصر في عام 1952 وتونس في عام 1956، في حين تم إعلان الجمهورية اليمنية رسمياً بعد توحيد شمال وجنوب اليمن في عام 1990.

(3) عرَف التقرير المشار إليه النمو المستدام على أنه، معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يبلغ أو يفوق، 7 في المائة لمدة ربع قرن أو أكثر، وهو ما يؤهل الدول ليتضاعف حجم اقتصادها كل عشر سنوات على أقصى تقدير. وقد أشار التقرير إلى أن سلطنة عمان هي الدولة العربية الوحيدة التي حققت هذا الهدف خلال الفترة 1960-1999. لمزيد من التفصيل، أنظر (علي2012).

(4) عرّفت الدراسة المشار إليها النمو المستدام على أنه، متوسط لمعدل النمو للدخل الحقيقي للفرد، يبلغ 2.8 في المائة أو أكثر في السنة، (وهو المعدل الذي يسمح بمضاعفة الدخل الحقيقي للفرد في مدى زمني يبلغ 25 عاماً وليس 10 أعوام)، على طول الفترة 1985-2009، بمعامل تفاوت (الانحراف المعياري لمعدل النمو على القيمة المطلقة لمتوسط معدل النمو خلال أي من الفترات) يقل عن 3، بحيث يتم المحافظة على هاتين الصفتين لمعدل النمو في كل فترة زمنية فرعية 1985-1999، (فترة تطبيق سياسات توافق واشنطن في عدد كبير من الدول العربية)، و 2000-2009. لمزيد من التفصيل، أنظر (علي، 2012) ص ص: 10-15.

(5) حالة محمد بوعزيزي في تونس خير شاهد على ذلك.

(6) أوضحت دراسة حديثة صادرة بعد الثورة، أن معدل البطالة الفعلي في تونس ارتفع من 22.1% في عام 1999، إلى 44.9% في عام 2009، (باسيلو، 2011). كما قدّر صندوق النقد الدولي هذا المعدل بحوالي 30% في عام 2010. (شفيق، 2012).

(7) يعتمد هذا الجزء بصفة أساسية على الآراء الواردة في (موقع منتدى صندوق النقد الدولي)، الذي تم إطلاقه باللغة العربية على شبكة الانترنت في عام 2010، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(8) الحقيقة أن هذه نتيجة قديمة، فقد توصلت إليها العديد من الدراسات السابقة. أنظر على سبيل المثال: (بيرسون و تابيليني، 1994).

(9) قد تكون المغرب هي الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة، حيث بادر الملك بإجراء استفتاء شعبي على عدد من التعديلات الدستورية الهامة، هذا بخلاف ما شهدته الكويت من حلّ لمجلس الأمة على أثر شبهات فساد، وما شهدته دول أخرى من تغيير للحكومات أو تعديل للوزراء لامتصاص غضب الجماهير.

(10) أنظر في هذا الإطار على سبيل المثال كل من: (علي، 2012). (العيسوي 2006). (بسيسو 2011). (بريسينجير وآخرون، 2011). (مالك و عوض الله، 2011).

المراجع العربية

العيسوي، إبراهيم، (2006)، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة المعهد العربي للتخطيط، ورقة مميزة (1)، الكويت.

بيرغ، آندرو، وجوناثان أوستري، (2011)، انتبه! عدم المساواة قد يشكل خطراً على نمو اقتصادك، مدونة صندوق النقد الدولي.

كليفت، جيريمي، (2011)، من يملكون ومن يملكون أقل- لماذا يختل التوازن مع عدم المساواة، منتدى صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي، (2006)، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي.

(2010)، الجمهورية العربية السورية، التقرير القطري رقم 86/ 10.

علي، عبدالقادر علي، (2012)،ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، ورقة رئيسية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

بسيسو، فؤاد حمدي، (2011)، معالم النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود في ضوء التطورات المعاصرة، ثورات الربيع العربي وانعكاسات الأزمة العالمية، بحث مقدم للمؤتمر الثاني عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول "الاقتصاد السياسي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في الدول العربية"، القاهرة.

لاغارد، كريستين، (2011)، الربيع العربي بعد مرور عام، منتدى صندوق النقد الدولي.

أحمد، مسعود، (2011 أ)، ما تعلمناه من الربيع العربي، منتدى صندوق النقد الدولي.

----------، (2011 ب)، التضخم في الشرق الأوسط – نظرة في الأرقام الصحيحة، مدونة صندوق النقد الدولي.

منتدى صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت http: / /blog-montada.imf.org/

شفيق، نعمت، (2012)، ضماناً لتحقيق النمو الشامل في الشرق الأوسط، منتدى صندوق النقد الدولي.

البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، www.govindicators.org.

المراجع الانجليزية

Acemoglu, Daron and James A. Robinson, (2001), "A Theory of Political Transitions."; The American Economic Review, Vol. 91, No. 4, Sep., 2001, pp. 938-963.

Bibi, Sami, (2011), "Poverty and Inequality in Tunisia, Morocco and Mauritania"; African Development Bank, Economic Brief,

Breisinger, Clemens, Olivier Ecker, and Perrihan Al-Riffai, (2011), "Economics of the Arab Awakening: From Revolution to Transformation and Food Security"; IFPRI Policy Brief, 18, May 2011.

Campante, Filipe R. and Davin Chor, (2012), "Why was the Arab World Poised for Revolution? Schooling, Economic Opportunities, and the Arab Spring"; Journal of Economic Perspectives, Vol. 26, No. 2, Spring 2012, pp. 167-188.

----------, (2011), "The People Want the Fall of the Regime: Schooling, Political Protest, and the Economy"; Harvard Kennedy School, Faculty Research Working Paper Series, March 2011. web.hks.harvard.edu/publications/getFile.aspx?Id=671

Central Intelligence Agency (CIA), The World Fact Book, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index.html.

Dervis, Kemal, (2012), "The Economic Imperatives of the Arab Spring"; The George Washington University, Jan. 2012. http://www.project-syndicate.org/commentary/the-economic-imperatives-of-the-arab-spring.

Griffith, Breda, (2011), "Why Is Growth Higher in Some Countries?"; In Raj Nallari, Shahid Yusuf, Breda Griffith, and Rwitwika Bhattacharya, "Frontiers in Development Policy: A Primer on Emerging Issues." The World Bank, Washington, D.C. 2011.

IMF, (2012), "Middle East and North Africa: Economic Outlook and Key Challenges"; Deauville Partnership Ministerial Meeting, Washington, DC, April 20, 2012.

International Republican Institute (IRI), (2011), "Egyptian Public Opinion Survey, April 14-27, 2011"; http://media.washingtonpost.com/wp-srv/world/documents/Egyptian_Public_Opinion_April_14-27_2011.pdf.

Krueger, Anne O., (2004), "Meant Well, Tried Little, Failed Much: Policy Reforms in Emerging Market Economies"; Roundtable Lecture, Economic Honors Society, New Your university, NY, March 23, 2004. http://www.imf.org/external/np/speeches/2004/032304a.htm

Malik, Adeel and Bassem Awadallah, (2011), "The Economics of the Arab Spring"; CSAE Working Paper WPS/2011-23, Oxford and Jeddah, December 2011.

Nichols, Will, (2011), "Square Pegs in Round Holes: Why IMF and World Bank Structural Adjustment Prescriptions Harm Arab Economies?"; International Journal of Business and Social Science, Vol. 2, No. 19, Special Issue- October 2011.

Ocampo, J. Antonio, (2004), "Beyond the Washington Consensus: What do we mean?"; Journal of Post Keynesian Economics, Winter 2004-5, Vol. 27, No. 2.

Paciello, Maria C., (2011), "Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition"; MEDPRO Technical Report No. 3, May 2011.

Persson, Torsten and Guido Tabellini, (1994), "Is inequality Harmful for Growth?"; The American Economic Review, Vol. 84, No. 3, June 1994.

Rodrik, Dani, (2006), "Goodbye Washington Consensus, Hello Washington Confusion? A Review of the World Bank's Economic Growth in the 1990's: Learning from a Decade of Reform"; Journal of Economic Literature, vol. XLIV, December 2006, pp. 973-987.

Williamson, John and Molly Mahar, (1998), "A Survey of Financial Liberalization"; Princeton Essays in International Finance 211. Princeton University, Princeton, N.J.

Williamson, John, (2000), "What Should the World Bank Think about the Washington Consensus?"; The World Bank Research Observer, vol. 15, no. 2, August 2000, pp. 251-64.

World Bank, World Development Indicators (WDI) Database; http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=12&id=4&CNO=2

World Bank, Worldwide Governance Indicators (WGI) Database; www.govindicators.org.

World Bank, (2008), "The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development"; Commission on Growth and Development; www.growthcommission.org.

World Bank, "MENA's Macroeconomic Outlook 2011" and "MENA Regional Economic Update: Facing Challenges and Opportunities", May 2011.

Yao, Yang, (2011), "Beijing Consensus or Washington Consensus: What Explains China's Economic Success?"; Development Outreach, Special Reports, April 2011.

الجدول رقم (1): بعض المؤشرات الأساسية لدول الربيع العربي (أحدث بيان متاح)

المؤشر/ البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سوريا
عدد السكان (مليون نسمة)	10.7	83.7	6.7	24.8	22.5
المساحة الكلية (ألف كم^2)	163.6	1001	1760	528	185.2
نسبة المساحة المأهولة (%) من جملة المساحة	30	6	1.2	3.2	29.3
متوسط دخل الفرد ($PPP)	9500	6500	14100	2500	5100
وسيط عمر السكان	30	24.3	24.5	18.1	21.9
معدل الأمية (%)	25.7	29	17.4	49.8	20.4
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	75.2	72.9	77.8	64.1	74.9

المصدر: موقع وكالة الاستخبارات المركزية على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .

الجدول رقم (2): التحول الهيكلي في الدول العربية، للفترة (1985 – 2009)

الدولة	معدل النمو (%) 2009-1985	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (%)							
		الزراعة		الصناعة		الخدمات		الصناعة التحويلية	
		1985	2008	1985	2008	1985	2008	1985	2008
الأردن	0.01	5.5	2.6	25.8	32.6	68.7	64.8	11.5	20.2
الإمارات	1.45	1.4	1.0	64.1	58.6	34.5	40.5	9.1	12.3
البحرين	0.01	1.9	0.3	48.5	45.2	50.4	54.5	10.1	13.8
تونس	2.66	15.8	9.8	32.7	32.1	51.5	58.0	15.1	17.7
الجزائر	0.68	9.0	6.9	53.6	62.1	37.4	31.0	13.7	4.6
السعودية	1.53	3.7	2.3	41.4	70.2	54.9	27.5	8.0	8.3
السودان	3.00	33.5	26.3	16.5	34.0	50.0	39.7	4.8	8.6
سوريا	1.31	21.9	20.0	23.3	35.0	54.8	45.0	19.1	12.8
عُمان	2.29	2.8	1.0	59.3	67.1	38.0	31.9	2.4	10.6
الكويت	2.59	0.6	0.2	57.0	66.0	42.4	33.9	5.9	4.4
مصر	2.98	20.0	13.2	28.6	37.5	51.5	49.3	13.5	15.7
المغرب	2.40	16.5	14.6	33.1	30.3	50.5	55.0	18.4	14.0
موريتانيا	1.14	22.5	18.9	32.9	40.6	44.6	40.6	12.9	3.8
اليمن	3.28	24.2	9.8	26.8	41.9	49.0	48.4	9.3	6.0

المصدر: مأخوذ من (علي، 2012)، على أساس مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي في ما عدا الدول التالية لعام 2008، التي حُسبت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2009): البحرين، جيبوتي، العراق، الكويت، عُمان، قطر، الإمارات واليمن.

الجدول رقم (3): ترتيب دول الربيع العربي وفقاً لمؤشرات الحوكمة لعام 2010

الدولة	التعبير والمساءلة	الاستقرار السياسي	فاعلية الحكومة	نوعية النظام الرقابي	حكم القانون	محاربة الفساد
تونس	190	106	78	99	87	95
سوريا	202	167	137	171	138	179
مصر	184	175	126	112	103	138
ليبيا	206	123	190	189	175	197
اليمن	187	208	180	148	182	187

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، www.govindicators.org، والترتيب من أصل 214 دولة.

الجدول رقم (4): أهم الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية خلال العام 2011 لتدارك آثار "الربيع العربي"

الدولة/ الإجراء	زيادة الأجور	زيادة مخصصات الدعم	خفض الضرائب	زيادة التحويلات الاجتماعية	زيادة مخصصات الإنفاق على البنى التحتية	زيادة فرص العمل في الحكومة والقطاع العام	التكلفة الإجمالية
دول الخليج المصدرة للنفط							
البحرين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	التكلفة الإجمالية للزيادة في الأجور في القطاع العام بنسبة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
الكويت	✓	✓		✓	✓		
عمان	✓	✓		✓		✓	تقدر وزارة المالية التكلفة الإجمالية للإجراءات الجديدة لعام 2011 بحوالي 4.5 % من الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة الميزانية بنسبة 12%
قطر	✓						
المملكة العربية السعودية	✓			✓	✓	✓	25% من الناتج المحلي الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة		✓		✓			
الدولة/ الإجراء	زيادة الأجور	زيادة مخصصات الدعم	خفض الضرائب	زيادة التحويلات الاجتماعية	زيادة مخصصات الإنفاق على البنى التحتية	زيادة فرص العمل في الحكومة والقطاع العام	التكلفة الإجمالية
الدول النامية المصدرة للنفط							

الدولة/ الإجراء	زيادة الأجور	زيادة مخصصات الدعم	خفض الضرائب	زيادة التحويلات الاجتماعية	زيادة مخصصات الإنفاق على البنى التحتية	زيادة فرص العمل في الحكومة والقطاع العام	التكلفة الإجمالية
الجزائر	✓	✓			✓	✓	زيادة الإنفاق العام بنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي
إيران		✓		✓			
العراق	✓	✓		✓	✓	✓	
سوريا		✓		✓			2-3 % من الناتج المحلي الإجمالي
اليمن	✓	✓	✓	✓		✓	أكثر من 4 % من الناتج المحلي الإجمالي
الدول المستوردة للنفط							
الأردن	✓	✓	✓	✓	✓		5 % من الناتج المحلي الإجمالي
لبنان				✓			أقل من 0.1 % من الناتج المحلي الإجمالي
مصر	✓	✓		✓		✓	0.8 % من الناتج المحلي الإجمالي
تونس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
المغرب	✓	✓		✓		✓	

المصدر: (البنك الدولي، 2011)